



## قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّب: ..... مقرّه بعدد ..... نّجج ..... محلّ مخابرتّه لدى نائبه

الأستاذ ..... الكائن مكتبه ..... مقرّها بعدد ..... نّجج

..... تونس.

من جهة،

والمعقّب ضده: .....، الكائن مقرّه بمكاتبه بالوزارة تونس العاصمة.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدّم من نائب المعقّب المذكور أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 15 مارس 2017 تحت عدد 316286 طعنا في الحكم الاستثنائي الصادر عن الدائرة الاستثنائية السادسة بالمحكمة الإدارية تحت عدد 29358 بتاريخ 16 ماي 2016 والقاضي بقبول الإستئناف شكلا وفي الأصل بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء من جديد برفض الدعوى أصلا وحمل المصاريف القانونية على المستأنف ضده.

وبعد الإطلاع على المذكّرة في بيان أسباب الطعن المدلى بها بتاريخ 12 ماي 2017 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 20 ديسمبر 2018، وبما تمّ الإستماع إلى المستشارة المقررة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخّص لتقريرها الكتابي ولم يحضر الأستاذ ..... نائب المعقّب وبلغه الاستدعاء كما لم يحضر المعقّب ضدّه وبلغه الإستدعاء.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 24 جانفي 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث ينص الفصل 68 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية على أنّه "يقدم المعقّب خلال أجل لا يتجاوز الستين يوما من تاريخ تقديم مطلبه لكتابة المحكمة ما يلي وإلا سقط طعنه : (...)

- نسخة من محضر إعلام المعقّب ضده بنظير من تلك المذكرة ومؤيّداتها."

وحيث يتبين بالرجوع إلى مظروفات الملف أن نائب المعقّب ولئن أدلى بمذكرة شرح أسباب الطعن بتاريخ 12 ماي 2017 فإنّه لم يدل بمحضر إعلام المعقّب ضدّه بالمذكرة ومؤيّداتها وفق ما اقتضته الأحكام الموماً إليه أعلاه.

وحيث أن المسقطات وجوبية ويتعين على المحكمة إثارتها ولو تلقائيا لتعلقها بالنظام العام، الأمر الذي يتجه معه التصريح بسقوط الطعن المائل.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

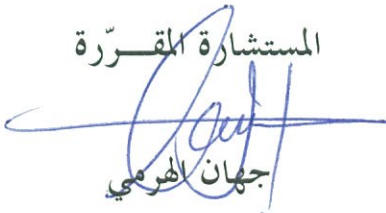
أوّلا: سقوط الطعن.

ثانيا: حمل المصاريف القانونية على المعقّب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارتين السيدتين نرجس تيرة ونادية نويّرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 24 جانفي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

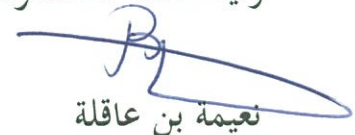
المستشارة المقررة

  
جهان الهرمي

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

الإمضاء: لطفي الخالدي

رئيسة الدائرة

  
نعيمة بن عاقلة